المحاضرةالسادسة:	أسباب الفساد الإداري والمالي
الهدف العام القابل للقياس:	❖ تعريف الطالب بمختلف أسباب الفساد الإداري والمالي.
محتوىالمحاضرة	**1-أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين:** أكد منظروا علم الإدارة والباحثون في السلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب، والتي هي: **أولا-رأي الفئة الأولى:** **أ-أسباب حضرية:** وتكونمتعلقة بتعارض القيم الثقافية أو الحضارية للفرد أو المجموعة، وقيم العمل وقواعده الرسميةالمعتمدة على الانضباط والامانة والشرف، وطاعة الرؤساء وحرمة المال العام، وقيم الولاء والانتماء لجهةالعمل سواء كانت حكومية أو خاصة، ويؤدي ذلك إلى نوع من الفساد يكون استجابة طبيعية لضغوط الثقافيةالتي نشأ عليها الفرد، مع محاولة للتوفيق بين ما يطلبه الواجب وبين ما عليه المجتمع من عادات و تقاليدوثقافة جمعية، إلا إن وجدت قيم إيجابية قوية فإنها تكون كفيلة بتقليل الفجوة الحضرية القائمة، وإن كان في حالات أخرى(وجود صراع بين ثقافتين في مجتمع واحد)يحدث توتر اجتماعي يقود إلى ازدياد الفساد.

ب–أسباب سياسية:

تتعلق بالبيئة السياسية، من حيثغياب أخلقةللنظام السياسي، حيث تكونالدولة بمثابة ملك خاص للقيادة السياسية، يصبح فيها الفساد أداة للحكم في غياب أجهزة الرقابة والمتابعة والمساءلة، وعدم وجود أو ضعف المؤسسات المستقلة للوقاية ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، أو ضعف الحكومة الذي يقلل احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل حكومة ضعيفة أو أنها حكومة استبداديةتولد الفساد عبر تسامح النخبة الحاكمة المستبدة تجاه الفساد بمختلف أنواعه خاصة الإداري والمالي بإضفاء نوع من الشرعية التي لا يستحقها الفاسدون أو عدم معاقبتهم ما يؤدي إلى استشراء الفساد.كما تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

ثانيا–رأي الفئة الثانية:

أ-أسباب هيكلية:

تتعلق بالبيئة الإدارية كقدم الهياكل والأجهزة الإداريةالذييدفع الموظف العام إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية، في ظل ضعف أجهزة الرقابة الداخلية، وتضارب التعليمات أو عدم وضوحها أو التضارب في التعليمات وتناقضها، أو خطأ الموظف العام في تفسير التعليمات والأنظمة في ظل غياب أو عدم وضوح النصوصما يؤدي إلى احساس الموظف بعدم الشعور بالانتماء للمؤسسة والبخل في العطاء، خاصة في وجود أو تسجيل عدم ولاء القيادات الإدارية للمصلحة العامة.من جانب آخر، أشار روبرت إلى أن الدافع وراء الفسادهو وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا

ب-أسباب قيمية:

تتمثل في ضعف الجانب الاخلاقي والوازع الديني عند الموظف العام أو المسؤول، فإذا ضعف الوازع الدينيتراجع الضمير الأخلاقي والقيمي وقل الدافع الى احترام كرامة وأخلاقيات العمل الاداري، حيث يصبح أقرب إلى الوقوعفي الجريمة لعدم وجود الرقيب على تصرفاته وسلوكياته.

ج-أسباب اقتصادية:

يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إلى تشخيص الدول النامية

باعتبارها الأكثر إصابة بظاهرة الفساد الاقتصاديوأشكال الفساد الأخرى نتيجة لسياسات الدول الكبرى وشركاتها، ولأن الفساد سلوك إداري غير رسمي بديل عن السلوك الإداري الرسمي، تحتمه الظروف الواقعية والتحول الاقتصادي،خاصة في ظلتعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها، ما يجعل هذه القوانين الاقتصادية تقبل أكثر من تفسير، فيؤدي إلى خرق هذه القوانين من قبل مفتشي الضرائب خاصة عند إعطائهم سلطة تقديرية في تطبيق هذه القوانينمع تدني الأجور في المؤسسات الحكومية، ثم إن سوء تدخل الحكومة في بعض الأنشطة الاقتصادية بفرض قيود كثيرة ودائمة على الاستيراد، أو عدم منح الإعانات الحكومية لبعض الصناعات التي تحتاج إلى دعم من قبل الحكومة، وعدم التحكم في الأسعار، مما يؤدي إلى دفع الرشاوى الى المسؤولين للحصول على رخص الاستيراد أو الإعانات.

ثالثا–رأي الفئة الثالثة:

أ– أسباب بيولوجية وفيزيولوجية:

هي جميع الأسباب التي دافعهاالأساسي هو ما تعلق بالموظف العام من حيث بنائه الفكري والجسمي وما اكتسبه عن طريق الوراثة وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته.

ب– أسباب اجتماعية:

تتمثل في وجود فجوة بين القيم الحضرية للمجتمع من جهة، وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المعتمدة في أجهزة الدولة الإدارية والتي تكون غالباً مقتبسة من نظم أجنبية،فيحدث الفساد الإداري من داخل الأجهزة،بمخالفة قيم وقواعد العمل الرسمية استجابةللنظام القيمي الحضري للمجتمع، مع الإشارة الى أن هذا الفساديزداد حينما تكون الدولة قائمة على أساس العصبيات والتضامن القبلي أوالطائفي، أو التي ينتشر فيها الجهل،أوضعف أو نقص الثقافة القانونية للأفراد ما ينتج عنه عدم معرفتهم لحقوقهم ما يجعلهم أكثر عرضة لاستغلال الموظف العام.

كما أن العلاقات الاجتماعية خاصة في الدول النامية، تلعب دورا بارزا في تغذية الممارسات الفاسدة لوجود قيم اجتماعية تدعم الفساد، حيث أن هذه العلاقات تقومعلى ولاء الموظف العام لمعارفه من الاقرباء والاصدقاء، مما ينتج عنه تطويع الأنظمة والقوانين للمصالحالشخصية.

ج-أسباب مركبة:

هي الاسباب التي تنشأ من تزاوج الاسباب السابقة وتفاعلها، حيث تجعل دوافع الفساد معقدة، وصعبةالتشخيص.

المصادرالالكترونية:

فارس رشيد البياتي، الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

- جمال داود سلمان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفساد الإداري.
- ناصر كريمش خضر الجوراني، ووليد خشان الموسوي، الفساد الإداري وآليات معالجته في العراق، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية.

نشاطات التعليم الهادفة للتقييم:

الواجب الأول:

- كيف يمكن للأسباب البيولوجية أن تكون دافعا للفساد؟

الواجب الثاني:

- ما العلاقة بين الأسباب السياسية والأسباب الحضرية في تشكل ظاهرة الفساد؟